اقتصاديات التطهير العرقي في دارفور

اقتصاديات التطهير العرقي في دارفور ترجمة: صلاح شعيب

enough
The project to end genocide and crimes against humanity

Satellite Sentinel Project

اقتصاديات التطهير العرقي في دارفور

اقتصاديات التطهير العرقي في دارفور ترجمة: صلاح شعيب

صورة الغلاف:

نازحو قبيلة بني حسين من الرعاة يحتمون على مشارف قرية السريف في شمال دارفور. القتال حول مناجم الذهب في منطقة جبل عامر في شمال دارفور بين قوات جنجويد الأبالة وقبيلة بني حسين بدأ في وقت مبكر من يناير، وأسفرعن تشريد جماعي للآلاف من المواطنين

نظرة عامة:

دارفور تحترق مرة أخرى في وقت تتنامي فيه الأهوال المدمرة لشعبها. فقوات الجنجويد مرة أخرى عادت لتنشط في حرق القرى، وترويع المدنيين، ولتستولي، بشكل منظم على الأراضي ومناطق الموارد الغنية. فما يجري هناك الآن هو أحدث حملة للتطهير العرقي وقد افرزت بالفعل نزوح أكثر من ثلاثمئة ألف شخص من سكان دارفور هذا العام. مثلما أجبرت أكثر من خمسة وسبعين ألف شخص على اللجوء إلى تشاد المجاورة، والتي شهدت أكبر عملية نزوح للسكان في الآونة الأخيرة (1).

في ظل هذه التطورات انبثقت الآن الأجندة الاقتصادية في الصراع لتكون محركا رئيسيا لتصاعد العنف. ومع تزايد الفظائع الجماعية المرتكبة في الفترة من 2003 إلى 2005، فإن استراتيجية النظام السوداني تبدو مدفوعة في المقام الأول بأهداف مكافحة التمرد، وثانيا مدفوعة بعامل الحصول على الرواتب من حرب الغنيمة. وما لا يمكن إنكاره أن الحكومة قد ضمنت في هذا النزاع الجديد فقط ولاء ميليشيات الجنجويد المتعاونة، وذلك بالسماح لها بالحفاظ على الأراضي الخصبة التي كانت قد طردت منها السكان الأصليين.

إن عنف اليوم في دارفور صار أكثر وضوحا ومغذيا بالدوافع المالية والتي تمظهرت في الاستيلاء على الأراضي، وترسيخ السيطرة على مناجم الذهب التي اكتشفت مؤخرا، والتلاعب بمؤتمرات المصالحة لزيادة العائد المادي للديات، وتوسيع وحماية شبكات التهريب، وإجراء عمليات سطو على البنوك، واستئناف عمليات السلب والنهب على نطاق واسع بما يماثل العدائيات التي سمت الفتر ات السابقة من الصراع.

لقد لحظنا في الآونة الأخيرة أن العديد من جماعات الجنجويد، بما فيها تلك التي أدمجها النظام في قوات حرس الحدود الحكومية وشرطة الاحتياطي المركزي، خرجت من سيطرة الحكومة آن انخفاض الميزانيات المرصودة لها. وهكذا زادت ميليشيات الجنجويد أنشطتها الإجرامية للتعويض عن فقدان الإيرادات. وخلال الأشهر الستة الماضية سعى النظام إلى جلب العديد من عناصر الجنجويد لتعزيز تحالف أوثق حول الأهداف المشتركة. وطوال عام 2013 استهدفت مليشيات النظام مهاجمة الفور والمساليت، وغيرها من مجموعات عرقية غير عربية،(2) وكذلك المدنيين من القبائل العربية التي كانت متحالفة تاريخيا مع الحكومة (3).

إن التوسع الجديد لنطاق العنف في دارفور يرتبط بظهور الضرورات الاقتصادية الملحة، التي نشأت إلى حد كبير من جراء فقدان عائدات النفط بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011. ففي الوقت الذي تكافح فيه الحكومة

لتطوير مصادر دخل بديلة، وإلى تهدئة مليشيات الجنجويد التي لا يهدأ لها بال، فإن مسؤولي الدولة اثبتوا استعدادا لتأجيج نيران العنف، حتى ضد بعض من حلفائهم السابقين.

ولأن النظام في الخرطوم يمنع الصحافيين، وعمال الإغاثة، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من الوصول إلى مواقع يتم فيها استهداف المدنيين بشكل متكرر(4)، فإن القتل والنهب، والحرق يبدو من المعلومات التي يصعب الحصول عليها. ونتيجة لذلك، فإن الصحافيين والدبلوماسيين يقبلون في الغالب بتفسير الحكومة السودانية بأن تجدد أحداث العنف إنما هو نتاج حتمي للكراهية المستعصية بين القبائل(5).

وإذ إن بعثة حفظ السلام المشتركة في دارفور، يوناميد، مكبلة في حركتها بواسطة قيود من الخرطوم، فإنها لذلك توفر الحد الأدنى من الحماية للمدنيين ولم تعدل مراسيم تفويضها بعد لتستجيب إلى الدوافع الاقتصادية والأمنية الجديدة للصراع المتصاعد بسرعة.

وعلى الرغم من أن المجموعات العربية المتنازعة قد اشتبكت في الماضي(6)، فإن دور الحكومة في تجاهل تفاقم النزاعات الأخيرة واستفادتها من الصدام القبلي ما يزال مشكوكا. وبالاعتماد على مقابلات مباشرة مع اللاجئين على الحدود التشادية مع دارفور، فضلا عن مقابلة عدد آخر داخل السودان، فإن هذا التقرير يتحدى الأسباب التي تبسط المشكلة في الإطار القبلي، ويسلط الضوء على دور الحكومة السودانية والمصالح الكامنة وراء الجولات الأخيرة للعنف في المنطقة(7).

فمع التقرير بأن هناك جذور عميقة وشاملة للمشاكل في دارفور فنحن نوصي بضرورة المضي قدما في منح الأولوية لإنشاء عملية سلام شاملة تعالج جميع الصراعات في السودان عبر ملتقى جامع واحد، وتفعيل مشاركة واسعة لعناصر المجتمع المدني والمعارضة والحركات المسلحة، والحكومة. وللأسف فمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أخذ مؤخرا خطوة في الاتجاه المعاكس، إذ صار يدعو إلى زيادة الدعم الدولي لوثيقة الدوحة الفاشلة(8)، وهي العملية التي عمقت الصراع في دارفور، وعززت الانقسام وسط فصائل الحركات المسلحة التي انشقت منها لاحقا جماعات صغيرة، وعليه تركت الحركات الرئيسية خارج هذه العملية(9). فالولايات المتحدة، والتي لديها تاريخ طويل من الإصرار على ضرورة اتباع نهج شامل، يجب عليها الآن أن توظف دبلوماسية جريئة لتشجيع التوصل إلى حل لمظالم جميع السودانيين، وتقديم دعم جديد لتلك العناصر التي تناضل من أجل السلام والديمقراطية داخل السودان.

تحديد الدوافع الاقتصادية والأمنية

على الرغم من القبول الشعبي لقصة «الكراهية المستوطنة بين القبائل» فإن العنف الذي حدث على نطاق واسع في دارفور تم نظاميا تحت رعاية الدولة، وتحركه أهداف اقتصادية وأمنية. فالحكومة تشجع بشكل نشط عنفا لا يمكن السيطرة عليه بين القبائل في دارفور لإخفاء النوايا الكامنة وراء استراتيجية (فرق تسد)، والتي تعنى بتعزيز السيطرة على الاقتصاد في دارفور، واسترضاء دوائر الجنجويد الكثيرة القلق، والتي تحتاج إليها الحكومة في حربها ضد قوات الجبهة الثورية.

ذهب شمال دارفور والدافع الاقتصادي

إن حمى البحث الجنوني عن الذهب في شمال دارفور يشير إلى الوجه الاقتصادي لتزايد العنف مؤخرا وبعض الأهداف الأمنية. ففي مايو 2013 وثقت منظمة إينف هجوم الأبالة الاستراتيجي على الأراضي المحيطة بمنطقة

تعدين الذهب المكتشفة حديثا(10). ذلك الهجوم كان يهدف إلى تجريد قبيلة البني حسين من الأرض، وتعزيز السيطرة على مناطق الذهب، وتسهيل احتكار المسؤولين لصادراته، والتي لعبت دورا حاسما في تعويض فقدان عائدات النفط بعد استقلال جنوب السودان عام 2011(11).

وبعد جولات الاشتباكات بين القبائل عبر المتحدثون باسم مجتمع الأبالة عن مخاوفهم من احتمال كونهم أداة طيعة للحكومة تستغلها متى أرادت. ولذلك هددوا بقطع روابطهم المتينة مع النظام(12). وهكذا سرعان ما بدأت مجموعات الأبالة المنشقة في الطعن علنا في محاولات حاكم ولاية شمال دارفور عثمان محمد يوسف كبر للسيطرة على المنطقة من خلال إقامة الحواجز، وإعلان إدارة خاصة بهم على المدن(13). ولعل تنامي عدم التماسك بين هذه المجموعات نبه إلى إمكانية تداعي تحالف الحكومة مع الجماعات الأخرى.

الصمغ العربي في جنوب دارفور: محفز اقتصادي

تزايد التشظي بين هذه المجموعات جلب إلى السطح بالمقابل الحديث عن التصدع في شبكات التحالف المحسوبة على الحكومة. فالعنف الأخيرة في جنوب دارفور حرم السكان الأصليين من بعض الأراضي الزراعية الأكثر إنتاجية في دارفور. وفي ذات الولاية حاولت قبيلة البني هلبة فرض سيطرتها على المواطن التقليدية لقبيلة القمر، والتي يكثر فيها إنتاج الصمغ العربي. وبني هلبة، القبيلة التي ينتمي إليها نائب الرئيس السوداني الحاج آدم يوسف، تعتمد على الدعم الحكومي الضمني لحملتها ضد القمر(14). وفي غياب صادرات النفط فإن الصمغ العربي، والذي هو معفي من العقوبات الأمريكية، يمثل الصادر الرئيسي لاقتصاد السودان المتعثر(15). ولكن إزاء هذه التطورات فإن قادة القمر، وحاكم ولاية جنوب دارفور، عبروا علنا عن قلقهم بشأن دعم النائب الثاني للرئيس لهجمات بني هلبة في الآونة الأخيرة(16).

وقال ابو بكر التوم المتحدث باسم قبيلة القمر لراديو دبنقا أنه طوال الأعمال العدائية، التي بدأت في نهاية مارس عام 2013 « لم تتدخل أي قوة رسمية لحماية سكان «كتيلة»، حاضرة القمر» إذ كانت القوات التي كانت هناك تحجم عن التدخل، وهذا ما يؤكد وجود المؤامرة(17). وكسب السيطرة على الصمغ العربي، ومن المرجح أن يرضي مجموعة بني هلبة وهي حليف أساسي لجنجويد الحكومة.

الأراضي الصالحة للزراعة بوسط دارفور: دافع اقتصادي

في وسط دارفور قوات علي كوشيب المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية قامت باحتلال الاراضي الخصبة في منطقة وادي صالح لتوسيع نطاق الأراضي التي تحتلها الجماعات العربية، خصوصا قبيلة التعايشة التي ينتمي إليها كوشيب، وأيضا قبيلة المسيرية التي تتحالف مع الرئيس السوداني عمر البشير(18). وقال لاجئ لفريق **إينف** إن «الجنجويد يريدون احتلال الأرض والتخلص من السكان»(19). وتؤكد مصادر **إينف** الموثوقة أنه في أعقاب النجاحات الميدانية الأخيرة في دارفور فإن وزير المالية علي محمود، وهو يتصرف بموجب تعليمات الرئيس السوداني البشير مباشرة، أذن لكوشيب بتجنيد أكثر من اربعمائة من رجال ميليشيا الجنجويد، وتزويدهم بالمزيد من المعدات العسكرية(20). وكوشيب كما نعلم كان هدفا للاغتيال في 7 يوليو 2013،(21) خلال القتال الذي دار مؤخرا في نيالا. وبعد تلقي العلاج في مستشفى في نيالا نقل كوشيب جوا الى الخرطوم فورا لمزيد من العلاج(22).

شبكات المحسوبية والدافع اقتصادي

خلال ذروة الإبادة الجماعية أسست الخرطوم شبكة امنية ضخمة دفعت الميليشيات لتكون بمثابة وحدات شبه عسكرية أو دمجها رسميا في الجيش(23). وفي غياب عائدات النفط، فإن الحكومة تكافح من أجل الوفاء بالتزاماتها

لرعاية هذه المليشيات. وبدلا من الدفع المادي المباشر فإن النظام يؤمن الآن مصالحها من خلال السماح لهذه الميليشيات بالسلب والنهب مع الإفلات التام من العقاب، والحفاظ على الغنائم كشكل من أشكال التعويض. وتشير بعض المصادر إلى أن الامن الوطني عمل مع الجنجويد جنبا إلى جنب، على اختطاف الموظفين الأجانب في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية ومن ثم توقيع عقود الفدية من أجل اطلاق سراحهم، ومع ذلك فإن منظمة إينف لم تستوثق من مصادر مستقلة صحة هذا الزعم(24). وفي مقابل لا مبالاة الحكومة في المساعدة في أنشطة غير قانونية، لا تزال هذه الميليشيات تستمر في مواجهة التمرد بينما تحاول الحكومة تأمين السيطرة على المصادر الطبيعية. وقال احد النازحين عن الجنجويد ويدعى عبدول «إنهم يسرقون ما يستطيعون حمله ويحرقون ما يلوح أمامهم»(25).

والحال هكذا عرف على نطاق واسع أن قوات الجنجويد تستفيد من تهريب الصمغ العربي(26) وتنشط في صيد الأفيال بشكل غير مشروع (27). مثلما صارت «مؤتمرات المصالحة» التي ترعاها الحكومة مجالا للابتزاز من قبل عناصر الجنجويد التي تطالب برشاوى ضخمة.

تهدئة الجنجويد وتوتر العلاقات: دافع أمني

في الواقع أن محاولة ترويض مليشيا الجنجويد ظلت جزء من العلاقات المضطربة بينها والحكومة(28)، ويقول محلل موثوق عن هذه العلاقة إن الحكومة السودانية تخشى من رد فعل عنيف محتمل من جانب الجنجويد الساخطين. ويشير إلى أن القوات المسلحة السودانية ظلت ضعيفة إلى حد ما في دارفور، بينما تنشر أفضل قواتها على الحدود مع جنوب السودان وولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق. ولحظنا أن الخرطوم تستخدم الجنجويد لمكافحة التمرد في دارفور، إذ هم وكلاؤها الذين تدعمهم بجيش صغير وغارات جوية عند الضرورة.

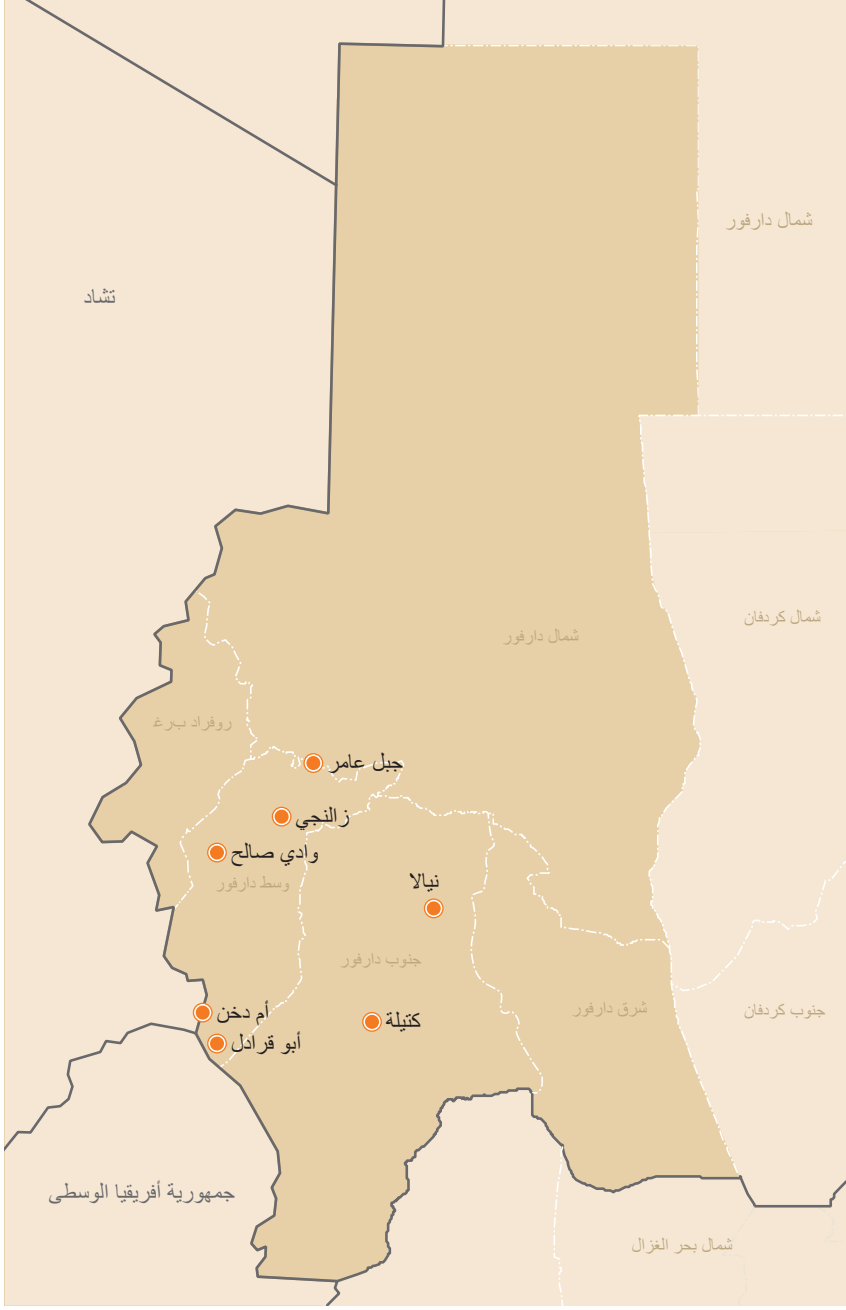

خريطة دارفور ومواضع الصراع الأخير

وبينما يبدو اعتماد الحكومة قويا على وكلائها الجنجويد فإن المتطلبات المالية لتلبية احتياجات قادة الجنجويد تتعمق. وذلك يتضح بجلاء في الاشتباكات بين ميليشيات الجنجويد وقوات الأمن الحكومية التي انفجرت في نيالا، عاصمة جنوب دارفور، وهكذا أضحت مليشيات الجنجويد غير راضية، فعناصر الجنجويد يرغبون بشكل متنام إلى توجيه عنفهم ضد الحكومة المركزية.

تداعيات القضايا الاقتصادية والامنية

اشتباكات نيالا، يوليو 2013

في بداية يوليو 2013 تصاعد توتر في العلاقة بين جماعات مليشيا الجنجويد وأجهزة الأمن السودانية في عاصمة ولاية جنوب دارفور، نيالا(29). وعلى الرغم من أنه يصعب الحصول على معلومات حول المواجهات الأخيرة في المدينة، إلا أن معظم المحللين يتفق على أن سببها التنافس على الغنائم المالية التي تحققت عبر القتال. وأوردت وكالة فرانس برس على لسان المسؤولين الحكوميين أن «الخلافات» بين أجهزة الأمن، من جهة، وحلفائهم الجنجويد، من الجهة الأخرى، هي التي أثارت أعمال العنف(30).

والقتال الأخير بين الجنجويد والقوات الحكومية بدأ بعد قتل ديك روم، وهو من كبار قادة الجنجويد ويعمل رقيبا في شرطة الاحتياطي المركزي اثناء الخلاف حول غنائم الحرب، وذلك ما أدى إلى تكاثف موجة العنف(31). حقيقة أن الاشتباكات بين شرطة الاحتياطي المركزي وجهاز الأمن الوطني في عاصمة الولاية يؤكد تورط الحكومة في تأجيج النيران. وأكدت مصادر داخل المدينة أن القوات المسلحة السودانية انضمت إلى القتال، جنبا إلى جنب، مع قوات جهاز الأمن الوطني، وأن الحكومة جلبت أربع طائرات مع قوات منتخبة وأسلحة لاحتواء القتال واستعادة الأمن(32). ولقد أسفرت عشوائية القصف آنذاك عن مقتل خمسة مدنيين داخل منازلهم، بينهم طفل واحد واثنين من عمال الاغاثة التابعين لمنظمة وورلد فيشن، بينما بلغ عدد الجرحى نحو 45 شخصا (33). ووفقا لمصادر متعددة فإن اثنين من الأسواق الرئيسية في نيالا، هما سوق الملجة وسوق المواشي، دمرا تماما وتم نهبهما وكذلك نهبت مباني المنظمات غير الحكومية في المنطقة المجاورة لمجمع جهاز الأمن الوطني (34).

تذمر مليشيات الأبالة

تصدعات مماثلة كذلك حدثت في شمال دارفور. فقد تجددت أعمال العنف في منطقة جبل عامر في أواخر يونيو 2013،(35) وظهرت حركة منشقة جديدة باسم «الفرسان»، أو «فرسان الأبالة» وقد أعلنت الجماعة على الملأ استقلالها عن سيطرة الحكومة(36).

وفي يوم 8 يوليو هجمت ميليشيات الأبالة على قافلة من أمام بوابات يوناميد دون أي مقاومة من قوات الجيش التي تحرس المركبات. ووفقا لمصادر راديو دبنقا فإن قوات الجيش السوداني التي كانت تقود ست عربات لحراسة القافلة لم تهتم بالحدث ولم تتدخل لرد غائلة الأبالة وواصلت سيرها نحو السريف بني حسين(37). إن تصدع العلاقة بين مجتمع الأبالة والحكومة يسلط الضوء أيضا على تزايد الضغوط على الخرطوم للوفاء بمطالب حلفائها الجنجويد.

وتؤكد مصادر إينف أنه في منتصف يوليو عقد الرئيس البشير اجتماعا أمنيا خاصا بشأن دارفور في محاولة لتهدئة فصائل الجنجويد المنشقة والتوفيق بينهم وزعيمهم موسى هلال(38). غير أن تقارير أشارت إلى أن هلال عبر علنا عن استيائه من الخرطوم وهدد بالانضمام إلى الجبهة الثورية(39).

الأدلة من الناجين

مقابلات إينف الميدانية مع الناجين من العنف الأخير أضاف عمقا جديدا لصحة تقييمنا للدوافع الاقتصادية للنظام وميليشياته المذكورة أعلاه. فكثير من ما ذكره اللاجئون أبان أن هذا العنف بمثابة تحولات دينامية ذات صلة بحرب التكسب الانتهازي. ولكن نظرا لعدم وجود شفافية في النشاط التجاري السوداني على نطاق واسع، ما بقي غير معلوم هو أن هناك مؤسسات اقتصادية تستغل الوضع للحصول على الامتيازات المعدنية أو الزراعية في دارفور. ولم يتضح حتى الآن من الشركاء المحليين والمستثمرين الدوليين الذين سيستفيدون من هذه المخططات التي تجني أرباحا من نهب الأصول والاستيلاء على الأراضي في دارفور. واتضح أن كل المعلومات التي ترتبط بهذه الجرائم الكبيرة ما تزال تعتبر سرا من أسرار الدولة، وذلك بسبب اختطاف دور الدولة في ملاحقة هذه الجرائم. ولتأكيد هذا الزعم يتطلب الأمر بحثا اضافيا، ولكن شهادات اللاجئين أدناه توضح أن جرائم الحرب الجارية اليوم تجعل من الممكن جني أرباح كثيرة في الغد لقادة الحلف السلطوي.

المال أكثر ثقلا من الدم

حتى وقت قريب كان عدد اللاجئين في تشاد يتشكلون في الغالب من المساليت والفور، وقبائل غير عربية، أخرى وهي القبائل التي تستهدفها الجنجويد على الدوام تحت رعاية الحكومة خلال المراحل السابقة من الصراع. ونتيجة لذلك، فمن غير المستغرب ـ للأسف ـ أن نسمع عن موجة نزوح لأفراد من هذه المجتمعات. ولم يكتف الجنجويد بذلك بل إنهم ينفذون هجمات ضد الجماعات العربية الذين تباعدت المصلحة بينهم وبين الحكومة. وكانت قبيلة السلامات المقيمة في وسط دارفور من بين هذه الجماعات المستهدفة على الرغم من أنها كانت جزء من ميليشيات الجنجويد في وقت سابق. ولقد شاركت في ذلك النوع من التطهير العرقي الوحشي الذي تعاني منه اليوم. ويقول أحد اللاجئين «الآن هم إخوة.(40) لقد غيرت الحرباء لونها.. قبل اقتتال السلامات والمسيرية كانوا يقاتلون معا ضدنا [نحن غير العرب]. ولكن الآن فالسلامات يملكون ذات لوننا»(41) وهناك لاجئ آخر استخدم نفس التعبير ولكن مع بعض التحوير، إذ قال: «الحرباء هي الحكومة، وهي التي غيرت استراتيجيتها للتخلص من بعض الجماعات العربية»(42)

إن القتال بين الجماعات المختلفة في دارفور في الواقع يخدم مصالح الخرطوم جيدا، لأنه يسمح للحكومة بتعزيز الاعتقاد الخاطئ الشائع بأن معظم القتال في دارفور يرجع إلى تراث النزاعات بين القبائل. غير أن تمرير سوء الفهم هذا يوفر غطاء للحكومة السودانية على مواصلة دعم ميليشيات الجنجويد المحلية، مثل التي يقودها علي كوشيب، للمصالح الاقتصادية والأمنية التابعة للحكومة. حقا إن المزيد من الميليشيات الموالية للحكومة يقعون خارج سيطرة النظام، ويزيدون بذلك من تعقيد وزعزعة استقرار المنطقة.

اقتصاديات الصراع في وسط دارفور

أصبحت أجزاء من وسط دارفور نموذجا مصغرا لهذه البرامج الاقتصادية المتطورة. فمصالح الحكومة السودانية والميليشيات العرقية المتحالفة معها تتزامن حول إحراز المكاسب المالية التي غالبا ما يتم تأمينها من خلال العنف. وقال أحد اللاجئين ببساطة إن «العنف يتمحور الآن حول المال»(43). وفي وسط دارفور تنقسم هذه المصالح الاقتصادية المشتركة إلى فئتين رئيسيتين: فئة لحيازة الأرض من خلال طرد سكانها، وفئة تنسج مخططات تجارية رابحة لتهدئة ميليشيات الجنجويد. ولا يوجد أثر لدور حكومي في محاسبة هذه الميليشيات التي تنهب وتسيطر على الأراضي الغنية بالموارد، ولم يتبد إلى الآن أي سعي حكومي لمحاكمة أي من قادة الجنجويد بسبب هذه المخالفات.

نساء وأطفال يصطفون بمحازاة
سياج في معسكر للاجئين في شرق تشاد

الاستيلاء على الأراضي وطرد السكان

لقد أجرت إينف مقابلات مع العشرات من السلامات، والفور، واللاجئين الزغاوة من وسط دارفور التي أحرقت قراهم بواسطة ميليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة، وبصورة رئيسية بواسطة قبيلة المسيرية. الأراضي في هذه المناطق خصبة وتزود سوق الحبوب الرئيسية في بلدة أم دخن بالقرب من الحدود السودانية-التشادية. وخلال هذه الجولة من العنف، أصبح بعض المجموعات العربية، خصوصا السلامات الذين يعيشون في هذه المنطقة، ضحايا للجنجويد الذين يستولون على هذه الأراضي. ذلك رغم أن ميليشيات السلامات تعاونت مع الحكومة من قبل، خلال ذروة الإبادة الجماعية، ولكن الآن تم وصف القبيلة بأنها أكثر ولاء لتشاد. وقيل كذلك إن السلامات قبيلة تشادية الأصل، وأقامت في دارفور فقط منذ عقود. ونتيجة لذلك الزعم فإن الحكومة منحت المسيرية، وهي حليفتها الأقوى، الإذن للشروع في حملة الاستيلاء على الأراضي في منطقة السلامات. ووفقا لشهادات لاجئين، فإن ميليشيات المسيرية لديها الآن منطقة حرة تغطي معظم الجزء الغربي من وسط دارفور على الحدود بين تشاد والسودان(44).

أما مجتمعات الفور والمساليت غير العربية فقد كانت أراضيها محط حملات عرقية تم استهدافها كذلك. ويقول لنا طالب من اللاجئين من وسط دارفور إن «المسيرية قالوا إن هناك عددا كبيرا جدا من غير العرب يعيشون هناك،

لاجئون وأكواخ من القش مؤقتة في ضواحي بعض المعسكرات في شرق تشاد.

وعليهم أن يغادروا.»(45) ولذلك فضل العديد من النازحين البقاء داخل دارفور. وأكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأثر المدمر لهذه الاشتباكات الأخيرة على المدنيين، مشيرا إلى أن القتال بين السلامات وقبيلة المسيرية أدى إلى نزوح الآلاف(46).

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فإن22,300 شخصا على الاقل نزحوا من مناطقهم الريفية إلى المدن الكبيرة في وسط دارفور بعد الصراع الذي تم بين المسيرية والسلامات(47). بالإضافة إلى ذلك، فر نحو 12,300 نازح إلى أم دخن من قرى أبو جرادل، وسالاي، وكابار(48). ووفقا لشهادات قادة المجتمع المحلي فإن 713 أسرة على الأقل، أو ما يقرب من 3,700 من الأفراد اضطروا إلى الفرار إلى زالنجي، وأن 245 أسرة، أو ما يقرب من ألف وخمسمائة فرد فروا إلى قارسيلا، و 280 أسرة أو ما يقارب 1,700 شخص ، لجأوا إلى بندسا(49).

وأكد اللاجئون الذين قابلتهم **إينف** في تشاد أنه تجري إبادة سكان منطقة وادي صالح، وأن اراضيهم تم احتلالها بواسطة عناصر جنجويد المسيرية المتحالفة مع قوات كوشيب. وقد أكدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان هذه الشهادات ضمن مقابلات أجرتها مع اللاجئين في تيسي، وهي من مدن الحدود السودانية-التشادية(50). ووفقا للاجئين الذين قابلتهم **إينف**، فإن جنجويد المسيرية ما يزالون يتحفظون على جميع الأصول التي امتلكتها خلال الاعتداءات، وما تزال تحتل الأرض، وتؤمنها باحتمال بيعها أو ايجارها بواسطة الحكومة لمستثمرين من دول الخليج(51).

وقال شاهد عيان **لإينف** أن ما مجموعه 16 قرية تم حرقها في أجزاء أخرى من وسط دارفور، بما في ذلك أم سوري، قرليا، كوجور، تهام، بايدي، حلة عبود، حلة جاناي، بيسكي، وتوجو(52). أحد اللاجئين قال بعد الجرائم التي شهدتها منطقته «إنهم احرقوا مزرعتي وبيتي عمدا» واحد نساء المساليت من قرية موريا ذكرت لنا، في اشارة الى قبيلة المسيرية(53): «لقد دمروا كل مضخات المياه، وقضوا على الاقتصاد المحلي. انهم لا يريدون لنا العودة(54). لاجئ آخر من بلدة أم دخن قال إن «ميليشيا المسيرية تريد تفريغ جميع المجموعات الأخرى من المنطقة..خطة الحكومة هي إفراغ السكان وأن أفراد قبيلة المسيرية هي وسيلتهم»(55).

كدليل على دعم الحكومة لقوات الجنجويد قال لنا اللاجئون إنهم يرون لوحات العربات والشاحنات التي تحمل أرقاما حكومية تابعة للجنجويد. وقال لاجئون أيضا لفريق **إينف** إن الذين يهاجمونهم كانوا يرتدون الزي العسكري السوداني الممنوح بواسطة الحكومة.

قطاطي من القش وهياكل مساكن مؤقتة على مشارف بعض المعسكرات في شرق تشاد، وهي تظهر الحجم الهائل للنزوح الأخير

النهب والابتزاز والتهريب

ويسمح لميليشيات الجنجويد المدعومة من الخرطوم بالنهب مع الإفلات من العقاب كوسيلة للسداد الجزئي لخدمتهم في ولاء للدولة. مخططات تجريد الاصول وصنع المال أصبحت أكثر إبداعا وجرأة، وتضمن انتقالا كبيرا للثروة إلى مجموعة صغيرة من الجماعات العرقية العربية المفضلة. وما دام أن بعض ضحايا العنف الأخير هم من أصل عربي، فإن الوضع أصبح أكثر فوضوية.

ولاحظنا أن النهب البسيط هو التكتيك المشترك الأكثر مباشرة، وهو الحقيقة التي تم التحقق منها بواسطة لاجئي القرى المحروقة. وقال أحد اللاجئين من منطقة وادي صالح والتي تقع على الحدود مع تشاد إن «الأمر كله نهب في نهب.»(56)

وفي الفترة المبكرة من العنف في بلدة أم دخن في شهر مارس 2013، ذكر اللاجئون أن الجنجويد اقتحموا العشرات من مخازن الحبوب ومحلات السوق ليلا، وبشكل منتظم يقومون بنهب الثروة المتراكمة للجماعات المستهدفة عرقيا. أما قطاع الطرق فيحصلون على الأشياء الثمينة والمال من الفارين من السكان،(57) ووفقا لشهادات من النساء لفريق إينف فأن الرجال الذين يرتدون الزي الرسمي يحرسون نقاط التفتيش ويقومون باعتراض سبيل المارين لدفع مبلغ من المال، وإذا لم تمتلك النساء المال فإن رجال نقاط التفتيش يأخذون الأشياء الثمينة الخاصة بهن. وذكرت إحدى النساء أيضا أن اثنين من صغار فتيات السلامات خطفن في واحدة من هذه النقاط. ووفقا لشهادات تحصل عليها فريق إينف تعرضت إحداهن للاغتصاب أما الاخرى فما تزال في الأسر(58). ومخططات الابتزاز الأخرى

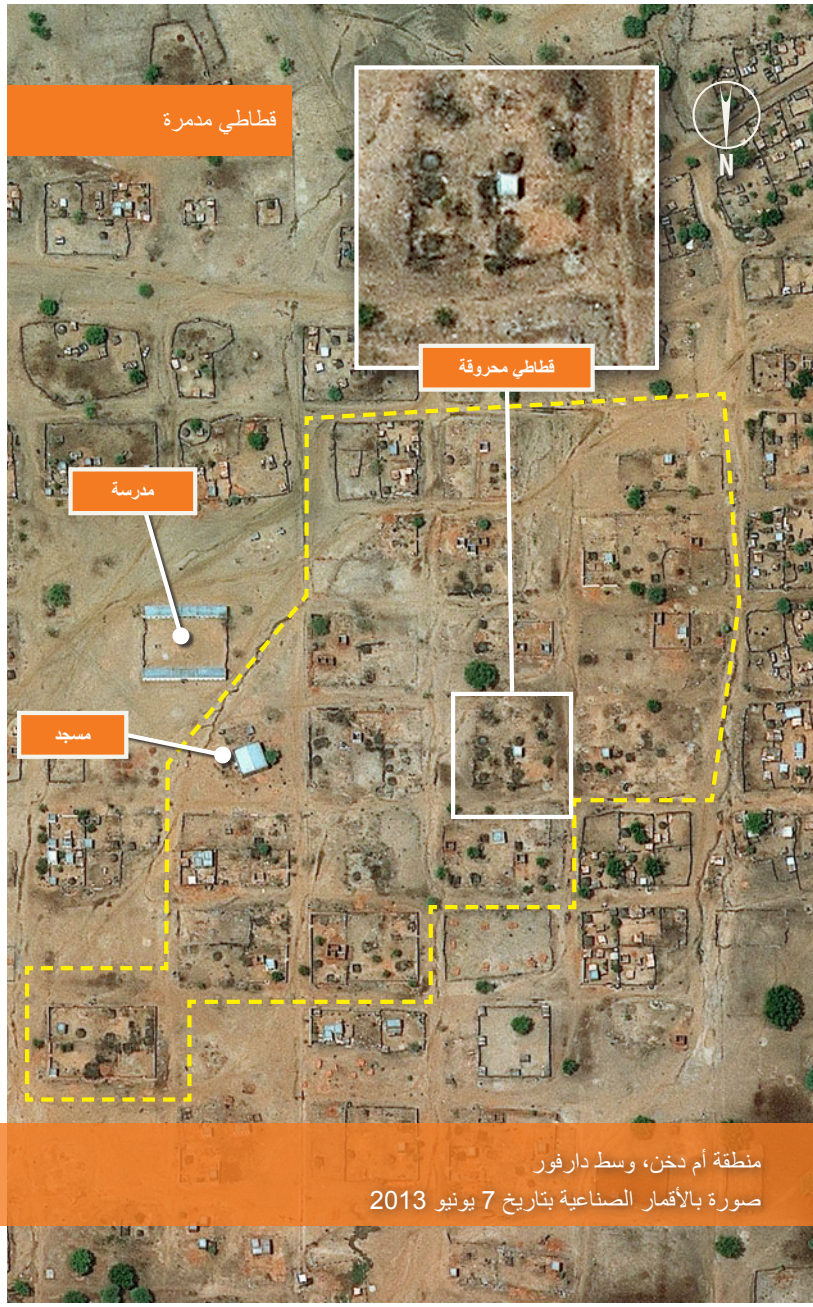

صور الأقمار الصناعية تؤكد تدمير المنازل في شرق منطقة أم دخن. هذه الصور التي أخذت في أكتوبر 2012 تظهر أن المساكن المدنية سليمة، في حين أن صور 7 يونيو، 2013 تظهر الحرق الذي لحق بالمنطقة.

أصبحت أكثر شيوعا. وذكر اللاجئون أن ميليشيات الجنجويد تقتل الناس وتلقي جثثهم في السوق. ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد بل يدعي الجنجويد بأن الاشخاص الميتون إنما هم زملاء لهم ومن ثم يطالبون بدفع الدية مع التهديد بمهاجمة المنطقة إذا لم يتم دفع المال(59). وهكذا فإن الابتزاز والخطف مقابل المال فديةً من الأشكال الأخرى لاقتصاد الجريمة المزدهر في دارفور. وقال شهود عيان لفريق إينف إن ميليشيات الجنجويد يعترضون سبيل التجار ويطلبون منهم ما يسمى «مال حماية»، وفي حال رفضهم يهدد الجنجويد بضرب وخطف التجار حتى يدفع أقاربهم فدية مالية(60). أيضا استوثقنا أن حالات القتال حول الأراضي المنتجة للصمغ العربي وشبكات التهريب من جنوب دارفور إلى تشاد نشأت في مايو 2013، وقدمت أدلة على مصدر آخر للدخل غير المشروع في المنطقة. (61)

المصالحة كحيل للمراوغة

مفوضة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة اضطرت إلى إنشاء مخيم جديد لتلبية احتياجات النازحين حديثا.

مؤتمرات المصالحة التي ترعاها الحكومة، في محاولة دالة لإظهار «دورها البناء» في محاولة نزع فتيل العنف، تستخدم في بعض الاحيان بواسطة قادة الجنجويد كمجال لتفاوض بشأن ترتيبات ابتزازية. ولكن في دارفور فإن الآليات التقليدية للوساطة بين الجماعات تقوضت بواسطة عسكرة الحكومة السودانية للجماعات العرقية التي تجد تفضيلا منها(62). وفي غياب آليات المساءلة التقليدية أو غير الرسمية الفعالة، لاحظنا الإفلات من العقاب على نطاق واسع مع استمرار ارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال هجمات الميليشيات المدعومة من الدولة.

وعلمنا أنه قبل وقت مبكر من القتال في أم دخن، تركت ميليشيات السلامات والمسيرية المدينة. ولقد أنشأ المسيرية مخيما على بعد بضعة كيلومترات خارج المدينة. وذهب بعض السلامات لأبو جرادل المجاورة لأنها أكبر قرية في المنطقة التي فيها غالبية لقبيلة السلامات وبها السوق الشعبي. ومع ذلك انطلقت الشائعات عن احتمال وقوع هجوم المسيرية على أبو جرادل في وقت وجيز. وقال لاجئون من قبيلة المساليت لفريق إينف إن أسرهم أرادوا مغادرة أبو جرادل عندما سمعوا بهجوم وشيك من المسيرية(63). الشاهد على أي حال أبلغ إينف أن السلامات هددوهم بفعل مشين في حال مغادرتهم، ذاكرا مؤتمر المصالحة المقبل(64). ووفقا لشهودنا فإنه عندما تجمع مدنيين في أبو جرادل لحضور مؤتمر للمصالحة، استعدت ميليشيا المسيرية للهجوم. وبينما كانت المحادثات جارية مع الوفود من جميع الفئات، بما في ذلك مجتمع المسيرية، أشار بعض من وفد المسيرية إلى المهاجمين لبدء الخطة..فأحرقوا القرية كلها. وبعد ما يقرب من شهرين من المفاوضات في زالنجي، وقعت كل القبائل اتفاق سلام في الأول من يوليو 2013، ولكن لم يكن هناك أي وفاء بدفع التعويض حتى الآن(65).

حينذاك تم منح السلامات 12.45 مليون جنيه سوداني أو ما يعادل 2.8 مليون دولارا، في حين تم تعيين تعويضا للمسيرية بنحو 8.3 مليون جنيه سوداني، أو ما يعادل 1.9 مليون دولار(66). حفل توقيع الاتفاق تم بواسطة النائب الثاني للرئيس السوداني الحاج آدم يوسف، ورئيس سلطة دارفور الإقليمية، الدكتور التيجاني سيسي، وكذلك وزير العدل محمد بشارة دوسة ورئيس مجلس الولايات آدم حامد موسى(67).

والحقيقة أن دارفور تاريخيا عانت من مؤتمرات المصالحة الكاذبة، إذ تلتزم الحكومة بدفع الديات والتعويضات، ولكنها تفشل في الوفاء بالتزاماتها. وفي كثير من الحالات قد أدت هذه الممارسة إلى تجدد القتال، والذي بدوره أدى إلى سقوط مزيد من الضحايا وارتفاع تكاليف الدية.

والحقيقة أن جمع الدية، والذي يعد حجر الزاوية في صراعات دارفور التقليدية، استمر لقرون كنوع من إرث حل الخلافات القبلية. ولكن الآن اختطفت الحكومة المصالحة القبلية بمعاونة الجنجويد، وبذلك أججت المزيد من العنف بدلا من المساعدة في احتواء الصراعات المحلية.

المتهم بواسطة المحكمة الدنائية الدولية

وفي عام 2007 أمرت المحكمة الجنائية الدولية بالقبض على علي محمد عبد الرحمن، المعروف بعلي كشيب، وهو من رجال النفوذ داخل قبيلة التعايشة وقائد ميليشيا الجنجويد. ولكن كوشيب عضو نشط في شرطة الاحتياطي

لاجئة من دارفور نزحت حديثا تحمل مواد لبناء قطاطي من القش في معسكر بشرق تشاد.

المركزي. ولقد اتهمته المحكمة الجنائية الدولية كوشيب.(68). فكوشيب بالتورط في جملة اغتيالات بلغت نحو 504، وفي 20 حالة اغتصاب، والتهجير القسري لنحو 41,000 من المواطنين(69). وفي واحدة من الهجمات التي تشنها الميليشيا تحت قيادته، أفاد أحد الناجين أن 150 شخصا قتلوا، بينهم 30 طفلا في 90 دقيقة(70).

شهود عيان أوضحوا لفريق **إينف** بشكل منفصل وكذلك منظمة حقوق الإنسان في مواقع مختلفة في شرق تشاد وجود كوشيب في مكان الحادث(71). فالعديد من اللاجئين تعرفوا عليه بعد أن أحرقت قراهم. وقال أحد الشهود إن «علي كوشيب هو الحكومة»(72) وقال آخر إن كوشيب «يترحل ضمن قافلة مكونة من 16 شاحنة تحمل أرقام عربات حكومية(73). وقالا إن أعضاء الميليشيا التابعة له يرتدون الزي الحكومي. وأفاد شهود مرارا، وتكرارا، بأن كوشيب هو الذي أنشأ مخيما يبعد كيلومترا من بلدة أم دخن، ومن هناك يقود عمليات السلب، والنهب، وإحراق القرى. أحد الطلاب اللاجئين من أم دخن قال إن كوشيب أكد على الملأ إن المواطنين بحاجة ملحة إلى من يخليهم من المنطقة(74). لاجئ آخر قال إن الحكومة وكوشيب «يعملان برأس واحدة»،(75) وقال لاجئ آخر إن «علي كوشيب قال لسكان منطقة أخرى إن عليهم البحث عن مكان آخر للعيش فيه(76). وهكذا يصف اللاجئون كوشيب كمركز لعمليات السلب، والنهب، ومخططات الابتزاز الموصوفة أعلاه، والتي تبدأ من طلب الدية، إلى التلاعب في مؤتمرات المصالحة، إلى سرقة الحبوب، والمواشي، وغيرها من الممتلكات(77).

الملاحظات الختامية والتوصيات

ميليشيات الجنجويد عادت مرة أخرى، وهي ما تزال قوات شبه عسكرية، سيئة السمعة، وهي أداة الحكومة المفضلة والتي حصدت الخزي في ذروة الإبادة الجماعية في دارفور في منتصف عام 2004، بل وشاركت في سياسة الأرض المحروقة في عام 2013 والتي أبادت عرقيا مجتمعات داخل أراضيها. كما شردت هذه الميليشيات مئات الآلاف من سكان دارفور. وانطلاقا من الظروف التي تصاحب العنف في دارفور، فمن الصعب أن نتخيل الإجراءات الحكومية المعزولة التي قد لا يكون لها تأثير في ظل غياب سياسة حكومية ذات نفوذ. وفي الواقع ليست

هناك إجراءات ضرورية فورية يمكن اتخاذها بشأن المزيد من العنف والجرائم. فالإجراءات الحكومية المأمولة تتمثل فقط في تجاهلها لسلوك القوات المتحالفة معها وجيشها وقوات الأمن الأخرى، مثل حرس الحدود ووحدات شرطة الاحتياطي المركزي التي ترتكب الفظائع الجماعية. ولذلك ينبغي إجراء تحقيق من الاتحاد الافريقي بمشاركة الامم المتحدة في أقرب وقت ممكن للكمين الذي أدى إلى مقتل أربعة وعشرين وجرح آخرين من أفراد بعثة حفظ السلام المشتركة في دارفور يوناميد.

وأخيرا ينبغي لمجلس الأمن الدولي دعم محادثات أروشا التي بدأت في تنزانيا بأمل إحداث تفعيل صارم لدور يوناميد. ولكن هذا الاتجاه يتطلب وجود اهتمام دولي عاجل. ولا بد من نجاح العملية الإنسانية في حماية مئات الآلاف من المشردين واللاجئين الذين استسلموا للوضع المأسوي، وإلا سوف يتعرضوا الى الجوع والأمراض. على

صور من القمر الصناعي ديجيتال غلوب بتاريخ 4 يونيو 2013 تؤكد تدمير كامل لبلدة ابو جرادل. تظهر الصورة الأولى أن أكثر من نصف السوق دمر. و تظهرالصورة الثانية الحرق الكامل للمناطق السكنية في المدينة.

صورة تظهر دمار الغطاء النباتي باللون الأسود الرمادي وأخرى تظهر الغطاء النباتي قبل الدمار باللون الأحمر، التصوير تم بالأشعة تحت الحمراء

أبو جرادل، وسط دارفور، السودان
صورة بالأقمار الصناعية لمنطقة أبو جرادل، 4 يونيو 2013

أبو جرادل، وسط دارفور، السودان
صورة بالأقمار الصناعية لمنطقة أبو جرادل، 5 أبريل 2013

أبو جرادل، وسط دارفور، السودان
صورة بالأقمار الصناعية لمنطقة أبو جرادل، 5 أبريل 2013

أبو جرادل، وسط دارفور، السودان
صورة بالأقمار الصناعية لمنطقة أبو جرادل، 5 أبريل 2013

الرغم من هذا النجاح وتوفر اهتمام غير مسبوق من الولايات المتحدة ودول أخرى، كانت الاستجابة الدولية الأوسع نطاقا لعنف الإبادة الجماعية التي ترعاها الدولة في دارفور التي بدأت في عام 2003 غير فعالة على الإطلاق.

وتمتد جذور الأسباب التي أدت إلى فشل هذه السياسات إلى عدم وجود عملية سلام شاملة وفعالة حقا السودان، وكذلك عدم رغبة معظم البلدان ذات النفوذ في استخدام وسيلة الضغط على الخرطوم لتغيير سلوكها في ساحة المعركة وفي طاولة المفاوضات.

ووجدنا أن جهود السلام في دارفور منذ منتصف عام 2004 قد زادت أزمات الصراع بدلا من معالجتها. وقد ركزت هذه الجهود على استمالة قادة المتمردين فرديا، والذين في الغالب يتحولون إلى قادة ميليشيات يعملون تحت

رعاية الحكومة. وفي الواقع أنه لم يكن هناك اقتراح يتناول القضايا الجوهرية التي تفرز العنف في دارفور، وبالتالي رفضت الحركات المسلحة وعامة السكان الانخراط في هذه الجهود. وبقي هناك عدد قليل من القضايا الاقتصادية التي يتناولها هذا التقرير موضوعا ضمن أجندة التفاوض.

وعلاوة على ذلك فإن المبادرات الدولية في دارفور ما تزال منفصلة عن جهود السلام في مناطق أخرى من السودان المحاصر، مثل جبال النوبة والنيل الأزرق، وشرق السودان. وهذا الاتجاه الأممي والمدعوم من الولايات المتحدة، وغيرها من البلدان لدعم هذا النهج التجزيئي يعزز الانقسام ويقوي استراتيجيات الخرطوم الأحادية، ويقلل من فرص السلام في السودان.

لاجئون من دارفور في مظاهرة في شرق تشاد يحملون لافتة مكتوب عليها: "أين هو المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية؟"

الواقع أن العنف الآن ظل آخذا في الازدياد مرة أخرى في دارفور، ولذلك انطلاقا من الدروس المستفادة من جولات السلام الفشلة السابقة يجب البدء بعملية سلام وطنية شاملة وجديدة لتحل محل المبادرات المتمحورة اقليميا في شؤون السودان الطرفية. فالولايات المتحدة ـ آخذين في الاعتبار فريق الأمن القومي الجديد للرئيس باراك أوباما والزخم الذي أوجدته زيارته الرئاسية إلى أفريقيا في أوائل يوليو الماضي ـ يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في المساعدة في تكوين مثل هذه العملية، وخلق النفوذ اللازم لإعطاء فرصة للسلام. فالملايين من الناجين من محرقة دارفور ما يزال لديهم الامل الشحيح في تحقيق عملية سلمية شاملة.

إنه يتعين على الآلية الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة هايلي منقريوس، دفع عملية سلام جديدة، مدعومة دوليا وعلى أن تتعامل مع قضايا السودان بشكل يعالج الجذور العميقة لقضاياه. هذه العملية يجب أن تعالج، بمشاركة المجتمع المدني والمعارضة، مشاكل التمثيل، والقمع، واستغلال الموارد الطبيعية.

وكأجراء أولي لهذه العملية يجب أن تسعى إلى إنهاء التمرد في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، وشرق السودان. وفي حين أن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الدولية الأخرى يهدفون إلى تحقيق سلام شامل، فإنه يجب على المحكمة الجنائية الدولية مواصلة جهودها لتحقيق العدالة في دارفور. ويمكن أن تبت هذه المنظمات في أمر بدء التحقيق في أعمال العنف الحالية في دارفور لتحديد ما إذا كانت قد أفرزت جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. فقد لاحظنا أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، أثارت مخاوف لدى مجلس الامن الدولي حول تورط كوشيب في أحداث العنف الجديدة.

ومن أجل تعزيز حلول حقيقية يجب على الولايات المتحدة أن تنخرط بشكل أعمق مع المعارضة المسلحة وغير المسلحة في السودان. كما ينبغي أن تركز اتصالاتها الدبلوماسية ودعمها غير العسكري لبناء قدرات الجبهة الثورية، وقوى الإجماع الوطني، وممثلي المجتمع المدني الحقيقيين. وهذه العناصر التي يثار دائما الحديث بأنها تمثل غالبية سكان السودان يجب أن تكون أكثر اتحادا، وأكثر استعدادا للمساعدة في خلق التحول الديمقراطي، إذ إن الشعب السوداني ما يزال يطالبها بتقديم رؤيتهم إزاء إمكانية إيجاد حل سياسي لأعمال العنف الحالية في دارفور، وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع في السودان.

صورة بالأقمار الصناعية تؤكد تدمير قطاطي قرية قرليا، واحدة من هذه القرى تعرف عليها اللاجئون

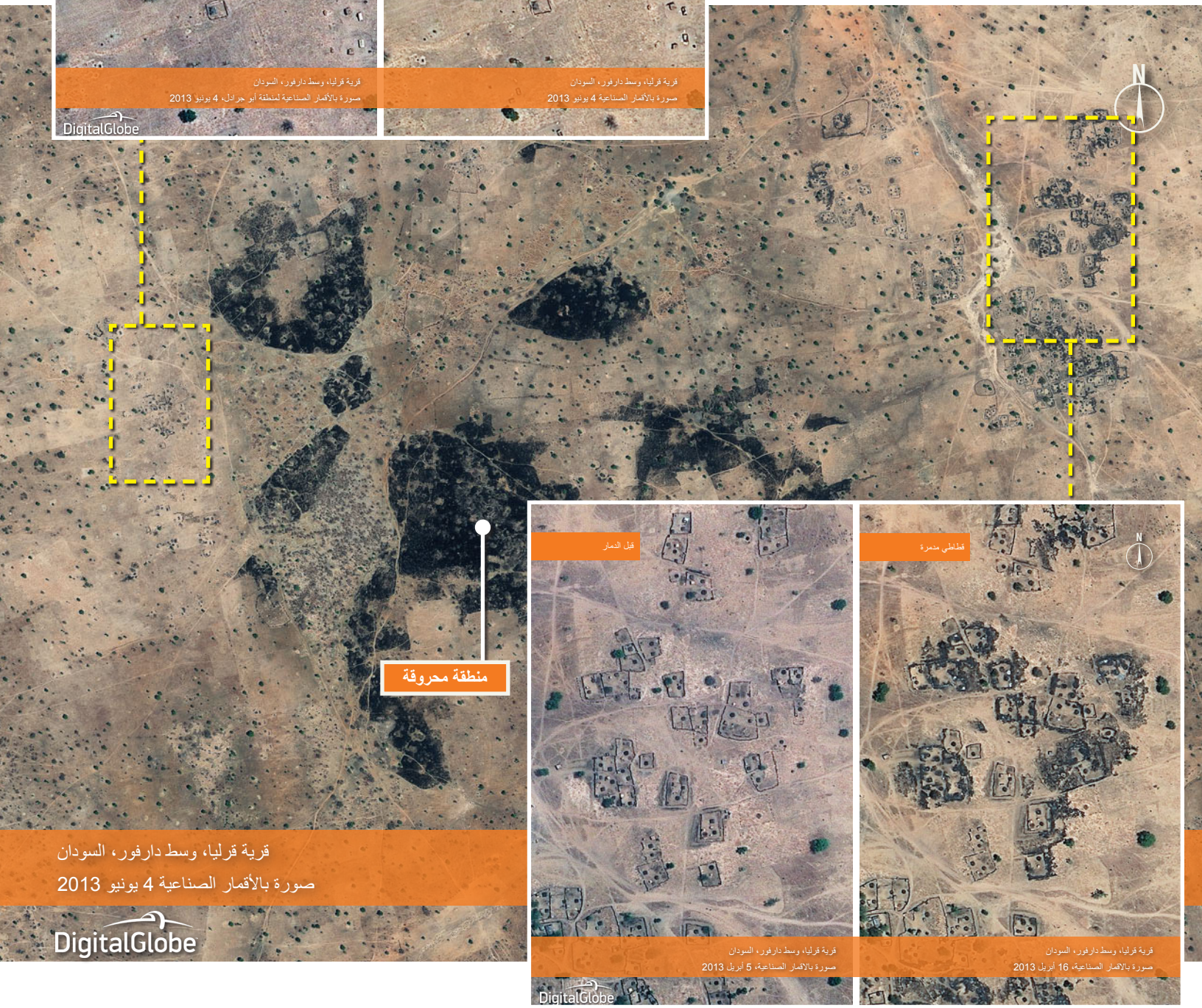

Endnotes

1 "Fresh tribal clashes in Darfur trigger largest influx of refugees into Chad in years, UN says" available at http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=44636&Cr=darfur&Cr1=#.UbfqFkDvtyw (last accessed June 2013) "300,000 displaced in Darfur conflict, UN says" Sudan Tribune, May 23, 2010, available at http://www.sudantribune.com/spip.php?article46679

2 The Fur and Masalit are Darfur's traditional African victim communities and have suffered attacks for more than a decade. John Hagan and Wenona Rymond-Richmond, Darfur and the Crime of Genocide (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press, 2009)

3 Generally, Arab communities have aligned with the government and have been spared attack by fellow Arab militiamen in Darfur. Ibid.

4 Agence France-Presse, "Peacekeepers say denied access to Darfur conflict zone," ReliefWeb, April 15, 2013, available at http://reliefweb.int/report/sudan/peacekeepers-say-denied-access-darfur-conflict-zone; "UN: Sudan refuses aid support for 4,000 people in need in Central Darfur," Radio Dabanga, June 13, 2013, available at http://www.radiodabanga.org/node/51508.

5 Most mainstream media that reports on this topic unquestioningly uses the phrase "inter-tribal violence" without referencing government support. Ronan O'Kelly, "Darfur's Tribes Are Killing Each Other Over Gold and Water," Vice, April 2013, available at http://www.vice.com/en_uk/read/darfurs-tribes-are-killing-each-other-over-gold-and-water; Jeffery Gettleman, "Tribal Battles Displace Thousands in Darfur," The New York Times, February 1, 2013, available at http://www.nytimes.com/2013/02/02/world/africa/thousandsdisplaced-in-darfur-as-tribes-battle-over-mine.html.

6 Claudio Gramizzi and Jérôme Tubiana, "Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players." Working Paper 28 (Geneva, Switzerland: Small Arms Survey, 2012), available at http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP-28-Forgotten-Darfur.pdf.

7 The Enough Project's Omer Ismail and John Prendergast traveled to eastern Chad in May 2013.

8 AU Peace and Security Council, Communique, 385th Meeting, PSC/PR/COMM.1(CCCLXXXV) available at http://www.peaceau.org/uploads/psc-com-385-darfur19-07-2013-1-.pdf

9 "JEM Rebels Slam AU Position Over Comprehensive Solution," Sudan Tribune, July 22, 2013, available at http://www.sudantribune.com/spip.php?article47362

10 Omer Ismail and Akshaya Kumar, "Darfur's Gold Rush: State-Sponsored Atrocities 10 Years After the Genocide" (Washington: Satellite Sentinel Project, 2013), available at http://www.enoughproject.org/files/Darfur_Gold_Rush.pdf.

11 Ibid.

12 "Abbala tribe leaders call to end N. Darfur clashes," Radio Dabanga, March 6, 2013, available at http://www.radiodabanga.org/node/44244; "Abbala tribe ultimatum to Sudan government: Intervene or we're out," Radio Dabanga, June 25, 2013, available at http://www.radiodabanga.org/node/52310.

13 Ibid.

14 Khalid Abdelaziz, "Darfur tribes' battle for gum arabic trade leads to 64 deaths," *The Guardian*, May 30, 2013, available at http://www.guardian.co.uk/world/2013/may/30/darfur-battle-gum-arabic-deaths; "Sudan clashes over gum arabic in Darfur," BBC News, May 31, 2013, available at http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-22728071.

15 Ulf Laessing, "West's sweet tooth gives Sudan gum arabic export success," Reuters, January 2, 2013, available at http://www.reuters.com/article/2013/01/02/us-sudan-gumarabic-idUSBRE9010B820130102.

16 Abdoudaim Yaqoub Adam, "Sudan's vice president wanted," Sudanese Online, January 7, 2013, available at http://www.sudaneseonline.com/articles-and-analysis/7607-sudan-vice-president-wanted.html; author's translation "'Sudanese government involvement' alleged in latest South Darfur tribal clashes," Radio Dabanga, May 28, 2013, available at http://www.radiodabanga.org/node/50275.

17 "Beni Halba deny government or foreign involvement in South Darfur tribal clashes," Radio Dabanga, May 31, 2013, available at http://www.radiodabanga.org/node/50537.

18 Human Rights Watch, "Sudan: ICC Suspect at Scene of Fresh Crimes," June 3, 2013, available at http://www.hrw.org/news/2013/06/03/sudan-icc-suspect-scene-fresh-crimes.

19 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

20 Author telephone interview with confidential source, , July 2013.

21 Ibid.

22 Agence France-Presse, "Radio: Darfur war crime suspect survives attack," Al Arabiya, July 7, 2013, available at http://english.alarabiya.net/en/News/africa/2013/07/07/Radio-Darfur-war-crime-suspect-survives-attack.html.

23 Armin Rosen, "'It's Basically Over': The Sudanese Dictatorship's Dwindling Options," *The Atlantic*, November 1, 2012, available at http://www.theatlantic.com/international/archive/2012/11/its-basically-over-the-sudanese-dictatorships-dwindling-options/264406/; Interview with Sudan analysts,Ahmed Kodouda and Magdi El Gazouli.

24 Author telephone interview with anonymous source, , July 2013.

25 Author interview with Abdul, refugee camp on Chad border, May 2013.

26 Interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

27 Jeffrey Gettleman, "Elephants Die in Epic Frenzy As Ivory Fuels War and Profits," *The New York Times*, September 3, 2013, available at http://www.nytimes.com/2012/09/04/world/africa/africas-elephants-are-being-slaughtered-in-poaching-frenzy.html?pagewanted=all.

28 Author interview with Ahmed Hussein Adam, Washington D.C., June 12, 2013.

29 "Fighting spreads to city in Sudan's Darfur region," Reuters, July 4, 2013, available at http://www.reuters.com/article/2013/07/04/us-sudan-darfur-shooting-idUSBRE9630CD20130704.

30 Ian Timberlake, "Gunfire, looting in Sudan city after aid worker dies," ReliefWeb, July 7, 2013, available at http://reliefweb.int/report/sudan/gunfire-looting-sudan-city-after-aid-worker-dies.

31 Ibid.

32 Author telephone interview with confidential source, , July 2013; Timberlake, "Gunfire, looting in Sudan city after aid worker dies."

33 Ibid.

34 Ibid.

35 "Renewed violence between Abbala and Beni Hussein in North Darfur," Radio Dabanga, June 26, 2013, available at http://www.radiodabanga.org/node/52371.

36 Author interview with confidential sources, Darfur, Sudan, July 2013.

37 "'Abbala militias rob army guarded convoy' in North Darfur," Radio Dabanga, July 8, 2013, available at http://www.radiodabanga.org/node/53056.

38 Ibid.

39 Authors' translation of "Mahamid Tribal Leader Musa Hilal: Governor is primarily responsible for events" SudanNile, March 3, 2013, available at http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=50922:2013-03-03-19-56-23&catid=43:2008-05-30-16-11-36&Itemid=67.

40 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

41 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border.

42 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

43 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

44 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

45 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

46 U.N. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian Bulletin: Sudan" (2013), available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA_Sudan_Weekly_Humanitarian_Bulletin_Issue_27_(1-7_July_2013).pdf.

47 Ibid.

48 Ibid.

49 Abdelrahman Gasim, Darfur Bar Association , email correspondence, July 13, 2013.

50 Human Rights Watch, "Sudan: Satellite Images Confirm Villages Destroyed," June 18, 2013, available at http://www.hrw.org/news/2013/06/18/sudan-satellite-images-confirm-villages-destroyed.

51 Heightened interest from Gulf investors is visible in the April Saudi-Sudan investment conference. The central government requested the regions, including South Darfur, to prepare investment proposals for this conference. "Sudan to submit package of investment projects to Saudi-Sudanese Forum," Global Media Services (SUDAN), March 1, 2013, available at http://gmsudan.com/20130310/sudan-to-submit-package-of-investment-projects-to-saudi-sudanese-forum/.

52 Author interviews with anonymous refugees, refugee camp on Chad border, May 2013.

53 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013

54 Ibid.

55 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

56 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

57 Ibid.

58 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

59 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

60 Ibid.

61 "Sudan clashes over gum arabic in Darfur."

62 Jérôme Tubiana, Victor Tanner, and Musa Adam Abdul-Jalil, "Traditional Authorities' Peacemaking Role in Darfur" (Washington: United States Institute of Peace, 2012), available at www.usip.org/sites/default/files/resources/PW83.pdf.

63 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

64 Ibid.

65 "Tribes sign accord for peace, reconstruction and development in Central Darfur," Radio Dabanga, July 3, 2013, available at http://www.radiodabanga.org/node/52765.

66 Ibid.

67 Ibid.

68 The ICC indicted Kosheib for 22 counts of crimes against humanity: murder (article 7(1)(a)); deportation or forcible transfer of population (article 7(1)(d)); imprisonment or other severe deprivation of physical liberty in violation of fundamental rules of international law (article 7(1)(e)); torture (article 7(1)(f)); persecution (article 7(1)(h)); and inhumane acts of inflicting serious bodily injury and suffering (article 7(1)(k)). He has been accused of 28 counts of war crimes: violence to life and person (article 8(2)(c)(i)); outrage upon personal dignity, in particular humiliating and degrading treatment (article 8(2)(c)(ii)); intentionally directing an attack against a civilian population (article 8(2)(e)(i)); pillaging (article 8(2)(e)(v)); rape (article 8(2)(e)(vi)); and destroying or seizing the property (article 8(2)(e)(xii)).

69 Ibid.

70 Ibid.

71 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border; Human Rights Watch, "Sudan: ICC Suspect at Scene of Fresh Crimes."

72 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

73 Ibid.

74 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

75 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

76 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013.

77 Author interview with anonymous refugee, refugee camp on Chad border, May 2013

78 Omer Ismail and Annette LaRocco, "Failing Darfur" (Washington: Enough Project, 2012), available at http://www.enoughproject.org/publications/failing-darfur.

79 "ICC prosecutor reproaches UN for 'inaction and paralysis' on Darfur," Radio Dabanga, June 5, 2013, available at http://www.radiodabanga.org/node/50963.

Enough is a project of the Center for American Progress to end genocide and crimes against humanity. Founded in 2007, Enough focuses on the crises in Sudan, South Sudan, eastern Congo, and areas affected by the Lord's Resistance Army. Enough conducts intensive field research, develops practical policies to address these crises, and shares sensible tools to empower citizens and groups working for change. To learn more about Enough and what you can do to help, go to www.enoughproject.org.

The Satellite Sentinel Project launched on December 29, 2010, with the goals of preventing a return to full-scale civil war between northern and southern Sudan, as well as detecting, deterring, and documenting threats to civilians along both sides of the border. SSP focuses world attention on pending incidents of mass violence in the Sudans and uses imagery and analysis to generate rapid responses on human-rights and human-security concerns.

Satellite Sentinel Project

1333 H ST. NW, 10TH FLOOR, WASHINGTON, DC 20005 • TEL: 202-682-1611 • FAX: 202-682-6140 • WWW.ENOUGHPROJECT.ORG